

دور حاضنات الأعمال الجامعية في ترقية المؤسسات الناشئة

The role of university business incubators in promoting startup enterprises

محمد الهادي جاب الله¹، فوزي أيت سعيد²¹ أستاذ محاضر قسم ب، المركز الجامعي تيبازة ، djaballah.mohamedelhadi@cu-
tipaza.dz² أستاذ محاضر قسم ب، جامعة الجزائر 3 ، aitsaid.fouzi@univ-alger3.dz

الاستلام: 19-02-2024 القبول: 01-04-2024

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز الشراكة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية والخدماتية في الجزائر من خلال تفعيل دور حاضنات الأعمال الجامعية المتخصصة في تجميع نتائج البحوث العلمية ومراقبة مراحل تحويلها من أفكار مبتكرة إلى مشاريع قابلة للتسويق.

توصلنا إلى أن حاضنات الأعمال الجامعية تعتبر مراكز تحفيز واحتضان لرواد الأعمال والطلبة وتحويل أفكارهم وإبداعاتهم لمشاريع حقيقية.

كلمات مفتاحية: الجامعة؛ البحث العلمي؛ المؤسسات الناشئة؛ المعرفة؛ حاضنة الأعمال الجامعية.

تصنيفات JEL: M31، L26.

Abstract:

This study aims to enhance the partnership between the university and the productive and service sectors in Algeria by activating the role of specialized university business incubators in valorizing the results of scientific research and supporting the stages of transforming them from innovative ideas into marketable projects. We have found that university business incubators are considered as centers for motivating and nurturing entrepreneurs and students, transforming their ideas and innovations into real projects.

Keywords: university; Research; start-up enterprises; Knowledge; University business incubator

JEL Classification Codes: L26, M31.

المؤلف المراسل: محمد الهادي جاب الله، الإيميل: [djabballah.mohamedelhadi@cu-](mailto:djaballah.mohamedelhadi@cu-)

tipaza.dz

1. المقدمة:

اتضح، في الآونة الأخيرة، مع التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفه العالم في جميع الميادين، أن المؤسسات الجامعية الأكاديمية إلى جانب المؤسسات على اختلاف تخصصاتها تشكل أرضية خصبة لما يعرف باقتصاد المعرفة. إذ أنه لم يعد دور الجامعة يقتصر على تلقين المعلومات ونقل المعارف فقط، وإنما تطور الدور، حيث أصبحت الجامعات اليوم تشكل الداعم الأكبر لريادة الأعمال. نظرا لما عاناه العالم في السنوات الأخيرة من أزمات كأزمة انهيار أسعار النفط الذي بموجبه انهارت أسواق الدول التي تعتمد على الربيع البترولي، والأزمة الوبائية التي ضربت دول العالم أجمع والمتمثلة في فيروس كورونا (كوفيد 19). الذي تسبب في شلل عام لكل دول العالم أجمع وانهيار الجانب الاقتصادي والصحي للدول. فقد كان هذا المناخ المناسب لظهور المؤسسات الناشئة والتي حققت خلال تلك الفترة أرباحا طائلة.

بناءً على طلب الحكومات والمجتمعات، تتوجه الجامعات نحو تعزيز الروح الريادية في إدارة المشاريع، بهدف المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، وخاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد المعرفة، بدأ مفهوم الجامعة الرائدة ينتشر كنتيجة حتمية لرغبة الجامعات في تحقيق مستويات عالية من الابتكار والفعالية في إجراءاتها وإداراتها الداخلية، تعتبر المشاركة في برامج التعاون مع الأعمال وحاضنات الأعمال دورًا هامًا في تعزيز التنمية الشاملة، من خلال تطوير الإنتاج وتعزيز القدرات التنافسية للجامعات والشركات على الصعيدين المحلي والدولي، ودعم القدرات التقنية والبحثية وزيادة الموارد التمويلية.

ولتنفيذ الشراكة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية برزت حاضنات الأعمال في الجزائر كآلية لدعم ومرافقة استحداث وإنجاح المؤسسات الناشئة على غرار جميع الدول. لكن نظرا لارتباط المؤسسات الناشئة بالأفكار الإبداعية، ظهرت الجامعة كطرف أساسي في النظام البيئي للمؤسسات الناشئة من خلال حاضنة الأعمال الجامعية (الأكاديمية) التي تتخصص في تثمين نتائج البحوث العلمية ومرافقة مراحل تحويلها من مجرد أفكار مبتكرة إلى مشاريع حقيقية قابلة للتسويق.

الإشكالية: إن دراستنا هذه تستند إلى التساؤل الجوهرى يكمن في الآتي:

كيف يمكن للحاضنات الأعمال الجامعية ان تساهم في مرافقة المشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين
من أجل خلق مؤسساتهم الناشئة؟

فرضيات الدراسة: من خلال التساؤل الرئيسي السابق الذكر تم وضع فروض الدراسة وفق العناصر الآتية:

— ان حاضنات الأعمال الجامعية تعتبر خيارا استراتيجيا لدعم المؤسسات الناشئة وفلسفة للإبداع

وتنشيط المبادرات الفكرية والريادية؛

— يمكن اعتبار حاضنات الأعمال احد النماذج الناجحة لدعم المؤسسات الناشئة لتحقيق

النمو المستدام في ظل الإقتصاد المعاصر.

أهداف الدراسة: ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في مضمون تفعيل دور واليات

حاضنات الأعمال الجامعية لمرافقة المشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين لخلق مؤسساتهم الناشئة، ومحاولة

الوقوف على واقع حاضنات الأعمال الجامعية في الإقتصاد الجزائري.

المنهج المتبع: يقتضي تحليل موضوع هذا المقال بالإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي

القانوني للنصوص القانونية المتعلقة بحاضنات الأعمال، وكذلك تلك المتعلقة بالمؤسسات الناشئة.

2. المؤسسات الناشئة (Startups).

تمثل أهمية الروح الريادية في تاريخ الأعمال الحديثة في قدرة رواد الأعمال على تشكيل بيئة

اقتصادية جديدة مبنية على الابتكار والتميز، اذ يلعب رواد الأعمال دورًا حيويًا في تنشيط الاقتصاد المحلي

والعالمي من خلال شركاتهم التي تعتمد على الابتكار والتفرد، وتُعرف هذه الشركات بمصطلح "المؤسسات

الناشئة" في العالم العربي، حيث تبتكر منتجات وخدمات تفتح أسواقًا جديدة وتخلق فرص عمل جديدة.

2.1 مفهوم المؤسسات الناشئة Startups

شهد موضوع المؤسسات الناشئة اهتماما متزايدا، رغم ذلك لم يتفق الباحثين والمشرعين على

تعريف موحد، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ومع بداية ظهور شركات رأس المال المخاطر (Capital-

risque)، ظهر مصطلح (Start-Up) والذي يعنى المؤسسة الناشئة، ثم انتشر وشاع استخدام هذا

المصطلح، عرفها القاموس الإنجليزي على أنها: مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة (Start Up) تتكون من

جزأين (Start) وهو ما يشير إلى فكرة الإنطلاق، و(Up) وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. وحسب

المعجم الفرنسي (Larousse) على أنها: "المؤسسات الفتية المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة"

(بوضياف و زبير، 2020، صفحة 90)

حسب (Paul Graham) فالمؤسسة الناشئة هي "مؤسسة مصممة لتنمو بسرعة، وأن تكون حديثة التأسيس لا يجعلها ناشئة، كما أنه ليس من الضروري أن تعمل المؤسسة الناشئة في مجال التكنولوجيا، أو أن تحصل على تمويل من شركات راس المال المخاطر، أو أن يكون لها نوع من الخروج، والشيء الأساسي الوحيد هو النمو". (بعوني، 10 مارس 2022)

حسب (Patrick Fridenson) أن تكون المؤسسة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا الحجم ولا القطاع الذي تنشط فيه، وعليه فالمؤسسة الناشئة هي مؤسسة حديثة النشأة من خلال فكرة ريادية إبداعية مبتكرة يجب أن تستوفي أربع شروط وهي: نمو قوي محتمل، استخدام التكنولوجيا الحديثة، تحتاج لتمويل ضخم، والتواجد في سوق جديد يصعب تقييم المخاطر. (بن طيبة، 2022، صفحة 194)

كما عرفها Reis Eric على أنها مؤسسة بشرية مصممة لإنشاء منتج أو خدمة جديدة في ظل ظروف من عدم اليقين الشديد (Eric, 2011, p. 37)، بينما يرى Blank Steve أنها مؤسسة مؤقتة تبحث عن نموذج أعمال مربح، قابل للتكرار والتطوير (Steven & Bob, 2012, p. 9) يمكن تطبيقه على المنتجات والأسواق الجديدة مرارا وتكرارا لتحقيق نمو مستدام، إضافة إلى قدرته على توفير عوائد متزايدة بشكل كبير من خلال الموارد الإضافية المطبقة (Lund & Nielsen, 2018, p. 4) وهو التعريف المتبنى غالبا من قبل الباحثين ورواد الأعمال.

وحسب القانون الجزائري فتعتبر المؤسسة الناشئة كل مؤسسة تجارية متحصلة على علامة المؤسسة الناشئة، والتي يستدعي الحصول عليها استيفاء جملة من الشروط ممثلة في الآتي: (المرسوم التنفيذي رقم 254-20 ، 2020/09/15)

- أن ألا يكون قد مر على تأسيسها أكثر من ثماني سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو أي فكرة مبتكرة؛
- أن ألا يتجاوز مجموع أصولها ورقم أعمالها السنوي سقفا يضبط من قبل اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأسمالها مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار، أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
- أن تحقق نسبة نمو مرتفعة شرط أن ألا يتجاوز عدد عمالها 250 عاملا.

— يجب على المؤسسة أن تقترح ابتكارا في منتجاتها أو خدماتها أو نموذج أعمالها أو نموذج تنظيمها. (المرسوم التنفيذي رقم 21-422، 2021/11/04)

وباستثناء هذه الشروط تمنح اللجنة الوطنية علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يمكن للجنة الوطنية منح لكل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين علامة "مشروع مبتكر" لأصحاب المشاريع المبتكرة الذين لم ينشؤوا مؤسسة بعد، وهذا لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين.

2.2. مميزات المؤسسات الناشئة:

تتصف المؤسسات الناشئة بجملة من السمات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن إيجازها فيما يلي: (حسين و صديقي، 2021، صفحة 73)

2.2.1. مؤسسة مؤقتة: المؤسسة الناشئة ليست هدفاً في حد ذاتها، إذ لا تسعى للبقاء بهذا الشكل طوال فترة وجودها، حيث تُعتبر مرحلة مبكرة فقط (Business Dictionary)، والهدف الرئيسي لرائد الأعمال هو الخروج منها والوصول إلى مرحلة النضج والديمومة؛

2.2.2. الابتكار: تتميز المؤسسات الناشئة بتركيزها على عملية الابتكار، حيث تسعى هذه الشركات إلى تطوير منتج أو خدمة جديدة غير متوفرة حالياً في الأسواق الأخرى، أو تقديمها بشكل يفوق المستوى الحالي وفقاً لرؤية المؤسسين (De lazari, 2017, p. 16) وذلك بغية زيادة القيمة إما بالنسبة للعملاء أو المنتجين بطريقة مبتكرة وفريدة؛

2.2.3. المرونة: نظراً لصغر حجمها وقلة خبرتها، تكون المؤسسات الناشئة موجهة نحو المجهول مما يجعلها عرضة لمشاكل تتطلب التجربة والابتكار، خاصة في مراحلها الأولى وهذا يستدعي منها المرونة الكافية لمواجهة هذه التحديات وضمان استمراريتها؛

2.2.4. النمو: وهو ما اعتبره Graham Paul السمة الأساسية التي تميز المؤسسة الناشئة عن غيرها من المؤسسات حيث أشار في مقاله الشهير حول النمو "Growth" إلى أن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة مصممة لتنمو بسرعة؛ (Graham)

2.2.5. مؤسسة تتطلب تكاليف منخفضة: تتطلب تكاليف صغيرة جداً بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي، ومن الأمثلة على ذلك شركة أمازون، جوقل، مايكروسوفت... الخ؛ (بن طيبة، 2022، صفحة 195)

2.2.6. عدم التأكد: نقص المعرفة بالمستقبل يعتبر تحديًا كبيرًا للمؤسسات الناشئة، حيث يتطلب العمل تحت ظروف عدم اليقين الشديد نظرًا لاعتمادها على الابتكار في أسواق غير موجودة أو غير مشبعة. هذا يجعل من الصعب على هذه المؤسسات إجراء أبحاث السوق بسبب نقص المعلومات، مما يجعلها تعمل في بيئة غير مؤكدة وغير مستقرة. ، وعدم التأكد ليس حصراً على المؤسسات الناشئة فقط وإنما درجته العالية هي وجه التمييز بالضبط، إلا أنه حتى في ظل الحالات والمواقف التي لا يمكن التنبؤ بها لا يزال بإمكان رائد الأعمال أن يقوم بالتخطيط للتقليل من عدم التأكد أو المخاطرة.

بناءً على التعاريف السابقة الذكر وما تم استنباطه من مميزات يمكن القول أن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة مؤقتة، مصممة لتنمو بسرعة، تقوم بطرح منتج أو خدمة جديدة ومبتكرة، في ظل ظروف من عدم اليقين والمخاطرة العالية، مع احتمال تحقيقها لإيرادات ضخمة في حالة نجاحها.

2.3. أهمية المؤسسات الناشئة: تحتل المؤسسات الناشئة مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الوطني بشكل خاص، نظراً لتأثيرها الكبير على بعض المؤشرات الاقتصادية، وتبرز أهمية هذه المؤسسات الناشئة في النقاط التالية: (بن طيبة، 2022، صفحة 5)

2.3.1. زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية: لعبت المؤسسات الناشئة دورًا حيويًا في العقود الأخيرة من القرن العشرين وفي السنوات الأخيرة، من خلال استخدامها أدوات ووسائل وتقنيات إنتاجية حديثة التي ساهمت في تقليل التكاليف ورفع مستوى جودة المنتجات، وتبني هذه المؤسسات الناشئة للاستراتيجية التكنولوجية الحديثة منحها ميزة تنافسية في السوق. (سبتي، 2009، صفحة 13)

2.3.2. توفير فرص عمل حقيقية وتخفيض مستويات البطالة: تلعب المؤسسات الناشئة دورًا كبيرًا في خلق فرص عمل لأفراد المجتمع، حيث يتميز هذا النوع من المؤسسات بفرص النمو السريع التي تساهم في توفير فرص عمل خاصة للأشخاص الذين يمتلكون مؤهلات تعليمية.

2.3.3. إحداث تأثير إيجابي في المجتمع: بفضل قدرتها على إثارة الإبداع في المجتمع، تستطيع المؤسسة الناشئة المساهمة في تغيير القيم الاجتماعية المتوارثة والمساهمة في تطوير ثقافة المستهلك وتعزيز قبوله للتغيير.

2.3.4. فتح أسواق جديدة: تقوم المؤسسات الناشئة بخلق أسواق جديدة أو تحويل الأسواق القائمة بالكامل من خلال عرض منتجات تغير ديناميكيات الاقتصاد العالمي، وعادة ما توفر التكنولوجيا الجديدة

فرصاً جديدة يستفيد منها هذا النوع من المؤسسات، مما يؤدي إلى خلق قيمة هائلة بالمقارنة مع المؤسسات الناضجة، وهذا يعزز المنافسة ويدفع الاقتصاد نحو التطور.

2.3.5. تعزيز البحث والتطوير: بفضل تعاملها الشائع مع التكنولوجيا العالية والخدمات المعتمدة على المعرفة، يمكن للمؤسسات الناشئة أن تسهم بشكل كبير في مجال البحث والتطوير إذ لديها القدرة على الابتكار وتطوير منتجات بتكلفة تصل إلى 24 مرة أقل من تلك التي تنتجها المؤسسات الكبيرة. (Pierre, 2001, p. 66)

2.3.6. المساهمة في التطوير الاقتصادي: تعمل المؤسسات الناشئة على معالجة القضايا الاقتصادية من خلال أبحاثها وتسهم في نشر القيم الإيجابية مثل المبادرة والإبداع والابتكار، كما تقوم بإنتاج سلع وخدمات مبتكرة تساهم في تنويع المنتجات وتعزيز تطوير الأنسجة الاقتصادية التي تدعم القطاعات التقليدية مثل الزراعة.

2.3.7. مرونتها وقدرتها على التأقلم والاستجابة السريعة: بفضل مرونة عملياتها وقدرتها على تقديم حلول بسلاسة، تقدم المؤسسات الناشئة حلاً لمشاكل تكاليف الإنتاج التي تواجهها الشركات الكبرى، وتوفر حلولاً للمشاكل الصعبة التي تفرضها الحكومات على المواطنين.

2.4. دورة حياة المؤسسة الناشئة:

من خلال التعاريف المقدمة للمؤسسات الناشئة نجد أن أهم ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيراً ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن إبراز مراحل حياة المؤسسة الناشئة فيما يلي: (بن طيبة، 2022، صفحة 196)

2.4.1. مرحلة التفكير: يركز حامل المشروع على اكتشاف وتوليد فكرة محتملة، ويحاول فهم ما إذا كانت الفكرة المحتملة تمثل ابتكاراً يمكنه حل مشكلة ذات مغزى أو يلبي حاجة المستهلك، حيث يهدف حامل المشروع خلال هذه المرحلة إلى فهم ما إذا كانت هناك فرصة في السوق، ليبدؤوا في تحديد احتياجاته من الموارد وتوافرها.

2.4.2. مرحلة التصميم: في هذه المرحلة يركز حامل المشروع على إمكانية تحويل الفكرة إلى مشروع تجاري، من الأهمية بمكان هنا التحقق من صحة فرصة السوق التي يمكن تعريفها على أنها "اللحظة الحقيقية" حيث يظهر العملاء المحتملون اهتماماتهم بالفكرة المحتملة في الوقت نفسه، يبدأ حامل المشروع في تحديد الموارد اللازمة والبحث عن مستثمرين أوليين (العائلة والأصدقاء والمستثمرين الملاك).

2.4.3. مرحلة البدء: يبدأ حامل المشروع مشروعاً جديداً، من خلال تقييم جدوى فكرة مشروع في السابق، في هذه المرحلة يكون حامل المشروع الطموح قادر على قياس وتحديد احتمالية نجاح فكرة العمل وتحديد الموارد المادية وغير الملموسة اللازمة، تتكون مرحلة البدء من التطوير التكنولوجي والتجاري وتخطيط الأعمال، فضلاً عن البحث عن الحصول على المزيد من الموارد الإدارية والفنية والمادية.

2.4.4. مرحلة التوسع: في هذه المرحلة تعتبر المؤسسة الناشئة هي مؤسسة حديثة النشأة تمكنت من توحيد وتوسيع نطاق الأعمال، وتحقيق الاستدامة الذاتية، يجب أن يطور المقاول في هذه المرحلة مهارات وقدرات جديدة، مثل القدرة على التعامل مع معدل دوران أكبر، وتحفيز وتنسيق الموظفين، والتواصل مع العملاء والموردين الجدد، والبحث عن الأسواق والشركات الدولية، وكذلك القدرة على تفويض المهام والأنشطة المتزايدة بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يظهر المقاول كفاءات متعددة الأوجه ومعقدة مثل القيادة والتوجيه الإستراتيجي وقدرات التنسيق.

2.5. الفرق بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة الكلاسيكية:

تكون المؤسسة الناشئة وضعاً مؤقتاً يمكن أن ينتهي بفشلها إذا لم تحقق نموذج الأعمال المناسب، أو يمكن أن تنجح وتتحول إما إلى مؤسسة كلاسيكية تقليدية تقريباً أو تمتصها شركة كبيرة، ويعبر التحول من مؤسسة ناشئة إلى كبيرة عن اللحظة التي يُقرر فيها "النمو" مصير المؤسسة الناشئة، وبالتالي، يكون النمو الكبير العنصر الرئيسي الذي يميز بين المؤسسة الناشئة والكلاسيكية، وتمثل نقاط الاختلاف الرئيسية بينهما في: (حسين و صديقي، 2021، صفحة 75)

- قد يكون هناك تشابه بين دورة حياة مؤسسة كلاسيكية، التي تبدأ بمرحلة الانطلاق، ثم النمو، وبعد ذلك النضج حيث تبدأ في التراجع، وبين دورة حياة الشركات الناشئة، فالشركات الناشئة تمر بسلسلة من التقدم والتراجع غير المتنبئ به في المرحلة بين الانطلاق والنمو، وعندما تصل إلى مرحلة النضج فإنها ستستمر في النمو والارتفاع؛
- بالإضافة إلى ذلك، تتميز الشركات الناشئة بتقديم منتجاتها لأسواق كبيرة جداً، بينما تتعامل الشركات الكلاسيكية عادةً مع أسواق أصغر؛
- على الرغم من المخاطر العالية المرتبطة بالمؤسسات الناشئة يقوم المستثمرون بالاستثمار في هذا النوع من الشركات بناءً على توازن العائد الكبير المحتمل في حال نجاح المشروع، بينما في

الشركات الكلاسيكية يتوجه المستثمرون للاستثمار كون درجة عدم اليقين منخفضة وتحقيق الأرباح يكون مستقرًا؛

— بالإضافة إلى ذلك، تختلف مصادر تمويل المؤسسات الناشئة عن تلك التي تعتمد عليها الشركات الكلاسيكية، فعادةً ما تعتمد المؤسسات الناشئة على المستثمرين الملاك، المستثمرين المغامرين، ورأس المال المخاطر، نظرًا لعدم توافر التمويل من البنوك الذي يكون محدودًا لهذا النوع من المشاريع عالية المخاطر، بينما تمويل الشركات الكلاسيكية يعتمد على تمويل من القروض البنكية أو المنح الحكومية..

2.6. عراقيل خلق مؤسسة ناشئة: من أهم ما يعتبر عائقًا أمام المؤسسات الناشئة مايلي: (حسين و صديقي، 2021، صفحة 76)

2.6.1. عراقيل إدارية: البيروقراطية عند إجراءات التأسيس تعتبر عائقًا رئيسيًا أمام المؤسسات الناشئة في الجزائر، يستغرق إنشاء مؤسسة حوالي شهر، بينما في الولايات المتحدة يستغرق ذلك 24 ساعة فقط، هذا الفارق يعكس الاختلاف في مستوى التعقيد البيروقراطي بين البلدين، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية يجب أن يكون هدفًا لتعزيز روح الابتكار ودعم الأعمال الناشئة وتعزيز الاقتصاد والتنمية؛

2.6.2. عراقيل تسويقية: نقص الإمكانيات للمؤسسات الناشئة، مثل الموارد المالية والمعلوماتية والخبرة، هو العامل الرئيسي في فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر اذ يعاني الرواد من صعوبة في تطوير وتسويق منتجاتهم أو خدماتهم بشكل يلبي احتياجات المستهلكين ولحل هذه المشكلة يجب دعم المؤسسات الناشئة بالتمويل والمعرفة، وتوفير برامج تدريب وتوجيه لرواد الأعمال الشباب، بالإضافة إلى تعزيز التواصل مع السوق لتحسين المنتجات والخدمات بناءً على ردود فعل المستهلكين؛

2.6.3. عراقيل فنية: فريق المؤسسة الناشئة يلعب دورًا حاسمًا في تطوير المنتج أو الخدمة، في مرحلة مبكرة تواجه المؤسسات الناشئة تحديات في تكوين فريق مؤهل وتحمل تكاليف العمالة للتغلب على ذلك، لذا يجب جذب أعضاء متخصصين واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة، بالإضافة إلى ذلك يجب على المؤسسة الناشئة فهم السوق واحتياجات العملاء لتحقيق النجاح؛

2.6.4. عراقيل تمويلية: تطوير فكرة المؤسسة الناشئة يتطلب تمويل دراسات السوق وتجربة المنتج أو الخدمة، مما يحتاج الأمر إلى استثمار وتمويل مالي، وبعد تحقيق نموذج عمل ناجح وجذب العملاء وتوسيع نطاق المنتج أو الخدمة، تصبح الحاجة إلى تمويل أكبر أمرًا ضروريًا لتحقيق نمو وتطور المؤسسة

الناشئة، اذ تشير العديد من اللقاءات والمؤتمرات المحلية إلى أن التمويل يعد التحدي الأكبر للمؤسسات الناشئة.

إضافة لهذا قد نجد عراقيل تشريعية لم تظهر وضعية قانونية المؤسسات الناشئة خاصة بمراحل قبل تأسيسها حيث تقوم بنشاط هدفه تجاري قانونيا لكن لم تصل لمرحلة تحقيق إيرادات وبالتالي لا تجد لنفسها وضعاً قانونياً. كذلك قد تحصر الدولة المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا غير أن الواقع يخلق مؤسسات ناشئة بمجالات مختلفة مثل الفلاحة، الطب وما إلى ذلك.

3. حاضنات الأعمال الجامعية:

مع أوائل الثمانينيات توجهت الجامعات (خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) على إنشاء حاضنات أعمال جامعية لتحفيز إنشاء الشركات وتقديم الاستشارات والخبرات في إطار الدور المتجدد للجامعة كطرف فاعل في قطاع الحاضنات لغرض تامين نتائج بحوثها العلمية ونقل التكنولوجيا واستغلال فرص الأعمال الممكنة.

3.1. ماهية حاضنات الأعمال الجامعية:

ظهرت الجامعة كداعم رئيسي للمقاولاتية ليس فقط من خلال تعليم المقاولاتية ضمن مناهجها الدراسية والتخصصات التي تقدمها لكن أيضا في مجال المرافقة لإنجاح الأنشطة المقاولاتية كالمساعدة على إنجاز مخططات الأعمال، المساعدة على إنجاز مختلف الأبحاث والدراسات المتعلقة بإنجاز المشروع وكذا عقد اتفاقيات تعاون بين مختلف الأطراف التي من شأنها المساعدة في تجسيد مختلف المشاريع كهيئات التمويل، السلطات المحلية، القطاع الخاص... الخ ثم تطور دور الجامعة إلى مرافقة حاملي المشاريع من خلال حاضنات خاصة بها: الحاضنات الجامعية أو الأكاديمية.

يعود ذلك على تزايد اهتمام الدول بالمقاولاتية مع التركيز على الدور الذي يجب ان تؤديه الجامعة وحثها على تسويق المعرفة التي تنتجها من أجل تحسين القدرة التنافسية للبلد بالاعتماد على ما أطلق عليه مفهوم المثلث الذهبي: البحث العلمي، الجامعة والمقاولاتية من أجل الاستغلال الاقتصادي للبحوث العلمية من خلال تطوير دور الجامعة في مجال استغلال دورها في البحث العلمي في إنشاء ودعم المؤسسات المقاولاتية عموما والناشئة منها خصوصا.

3.1.1. مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية:

يرجع مفهوم الحاضنة إلى الحاضنة التي يوضع فيها المواليد غير المكتملين من أجل مساعدتهم على النمو والاكتمال ليغادروها بمجرد قدرتهم على النمو الطبيعي والتكيف مع المحيط، وهذا الشيء ينطبق على المؤسسة الناشئة في مراحلها الأولى فهي تحتاج إلى الرعاية والاحتضان كي تتعود على النمو بمفردها وتستطيع التكيف مع محيطها الخارجي، فالعديد من المؤسسات لا تتوفر على المقومات الأساسية للنمو في بداياتها فهي تحتاج إلى الآليات التي تساعد على ذلك للبقاء لهذا نجدها تفشل بمجرد انطلاقها. (صالح، 2021، صفحة 110)

تُعرف حاضنات الأعمال على أنها مجموعة شاملة من الخدمات والتسهيلات والدعم والاستشارات، تُقدمها مؤسسة متخصصة لفترة زمنية محددة، والتي تتمتع بالخبرة والعلاقات اللازمة لدعم رواد الأعمال الذين يسعون لبدء مشروعهم الصغير بهدف تخفيف عبء مرحلة البداية. (الحنوي و آخرون، 2001، صفحة 10)

كما عرفت بأنها: " بيئة داعمة لرواد الأعمال وهذا بتقديم مجموعة شاملة من التسهيلات والموارد المدعومة لمساعدتهم في بدء وإدارة وتنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية، ورعايتها لمدة عادة لا تزيد عن 3 سنوات، وهذا ما يضمن فرصاً أكبر للنجاح ويقلل من حجم المخاطر واحتمالية الفشل التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، ويتم ذلك من خلال إنشاء كيان قانوني خاص لهذا الغرض، والذي يتمتع بالقدرات والعلاقات الضرورية لتوفير الدعم المطلوب." (بوقوم و غياط، 2009، صفحة 58)

كما عرفها الاتحاد الأوروبي على أنها تطوير ديناميكية الأعمال الاقتصادية المختلفة عن طريق معالجة الاختناقات التي تعترض سبيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل المبكرة بعد تقديم الدعم والإسناد اللازمين. (المهداوي و علي، 2009)

كما تعرف حاضنات الأعمال الجامعية بأنها وحدات جامعية مستقلة ذات كيان قانوني خاص، توفر بيئة متكاملة من المكان والتجهيزات والخدمات والدعم لرواد الأعمال بهدف مساعدتهم في إدارة وتنمية المؤسسات الناشئة وتحويل الأفكار الإبداعية إلى منتجات وصناعات قادرة على التسويق والمنافسة على المستوى المحلي والدولي. توفر حاضنات الأعمال الجامعية مجموعة شاملة من الخدمات والموارد، بما في ذلك المساحات التجارية والبنية التحتية والتدريب والمشورة والدعم في تطوير النموذج التجاري

والابتكار التقني، تعد حاضنات الأعمال الجامعية جزءًا هامًا من البنية التحتية الاقتصادية والابتكارية في الجامعات وتعزز روح المبادرة والابتكار في المجتمع الأكاديمي.. (عيداروس و أحمد، 2013) وعليه يمكن القول أن حاضنات الأعمال الجامعية لا تختلف في آلية عملها عن حاضنات الأعمال عموماً غير أنها تحاول الاستفادة من مخرجات الجامعات من دراسات وبحوث سواء من طرف أساتذة الجامعة أو الطلبة ومحاولة مرافقتها من الفكرة إلى غاية تجسيدها على أرض الواقع في شكل مؤسسات اقتصادية.

3.1.2. أنواع حاضنات الأعمال:

- هناك العديد من التصنيفات المختلفة لأنواع الحاضنات وفقاً للغرض الذي أنشئت من أجله، يمكن تعداد أشكال مختلفة لها تبعاً لاختلاف معيار التقسيم: (هبري و مزيان، 2021، صفحة 113)
- حسب مجال النشاط: وفقاً لهذا المعيار، يمكننا العثور على مجموعة متنوعة من حاضنات الأعمال مثل حاضنات الأعمال الصناعية، التكنولوجية، الزراعية، البيروكيميائية، الإعلامية، والشاملة، وغيرها الكثير؛
 - حسب الملكية: يوجد لدينا حاضنات المؤسسات الخاصة، التي تسعى عادةً إلى تحقيق الأرباح، والحاضنات العمومية، وحاضنات المؤسسات المختلطة التي تجمع بين الطابع العام والخاص. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاضنات المؤسسات والهيئات الكبرى، والتي تهدف إلى دعم الشركات الكبيرة والمؤسسات، والحاضنات الأكاديمية، وهي التي تنشأ عادةً عن الجامعات والمعاهد العليا؛
 - حسب الامتداد الجغرافي: يمكن تقسيم الحاضنات إلى محلية ودولية، الحاضنات المحلية تركز على تنمية واستغلال الموارد في منطقة جغرافية معينة، بينما الحاضنات الدولية تستهدف استقطاب رأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا لتحسين الجودة وزيادة فرص التصدير؛
- الاتجاه الحالي يتجه نحو إنشاء حاضنات الإنترنت، وهي حاضنة افتراضية تقدم خدماتها لرواد الأعمال عبر الإنترنت، تركز هذه الحاضنات بشكل خاص على مشاريع قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاضنات "السماء المفتوحة" أو "بلا جدران"، والتي تشبه الحاضنات التقليدية، ولكنها تقدم خدماتها لرواد الأعمال الذين ليسوا مقيمين فيها، وذلك من أجل زيادة مواردها وإيراداتها.

3.1.3. أهداف حاضنة الأعمال الجامعية: إن الغاية من إنشاء الحاضنات الجامعية هو دعم ومرافقة المقاولاتية وبالأخص المؤسسات الناشئة القائمة على الإبداع والابتكار وباعتبار الجامعة مصدرا رئيسيا ومستمرا للإبداع والابتكار بفضل البحوث العلمية تم التوجه إليها من خلال استحداث حاضنات الأعمال الجامعية بهدف تعزيز عملية تثمين البحوث العلمية والتي يقصد بها كل تحويل للمعرفة الأساسية إلى منتجات جديدة وخدمات في السوق والتي يمكن تحقيقها عن طريق مختلف صيغ الشراكة بين القطاع العام والخاص أو مبادرات من الباحثين بأنفسهم (هبري و مزيان، 2021، صفحة 128)، وهذا من أجل أن يكون للبحث العلمي تأثير اقتصادي واجتماعي لاسيما من خلال استحداث مؤسسات ناشئة. في هذا السياق، من خلال الحاضنات الجامعية يمكن تحقيق الأهداف الآتية: (بركان و حاي، 2012، صفحة 6)

- الوصل بين مختلف الأبحاث العلمية التي ستكون أفكار إبداعية للمشاريع بمتطلبات لمحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- انشاء مشروعات إبداعية جديدة والعمل على تطوير المشروعات القائمة؛
- دعم المبتكرين في تحويل أفكارهم إلى مخرجات ملموسة قابلة للتسويق؛
- تقييم دور الجامعة وكوارها البشرية في مرافقة نشاط المقاولاتية عموما والمؤسسات الناشئة تحديداً؛
- تقديم الحاضنات الدعم المالي والخدمات والإرشاد والتسهيلات لأعضائها؛
- زيادة فرص العمل ونجاح المشاريع الجديدة؛
- تهدف الحاضنات إلى نشر ثقافة العمل الحر في المجتمع وتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المحلية؛
- تهدف الحاضنات إلى توفير بيئة مناسبة تستقطب أفكاراً مبتكرة وتستغل الاكتشافات العلمية الحديثة والاختراعات الإبداعية، وتسهم في نقل التكنولوجيا وتحويلها إلى مؤسسات تسهم في دفع الاقتصاد الوطني قدماً ؛
- ربط المؤسسات الصغيرة مع المؤسسات الكبرى وجعلها كصناعات وخدمات مغذية ومكملة لها (تحقيق التكامل الصناعي)؛

— تهدف الحاضنات إلى تقديم مشاريع قوية للمجتمع، تتمتع بالقدرة على الاستمرار والتطور في المستقبل.

3.1.4. مهام حاضنة الأعمال الجامعية: عموماً، من المفروض أن تقدم حاضنات الأعمال الجامعية مجمل الخدمات التقليدية التي تقدمها حاضنات الأعمال الأخرى بالإضافة إلى الآتي: (حاضنة أعمال جامعة مسيلة، 2023) (هبري و مزيان، 2021، صفحة 127)

- توفير مساحات العمل وخدمات السكرتارية والخدمات اللوجستية؛
- تهدف الحاضنات إلى تقديم خدمات التدريب والاستشارات لأصحاب الأفكار، حيث تساعد في تحويل أفكارهم إلى مشاريع جاهزة للتطبيق، بالإضافة إلى ذلك تعمل الحاضنات على تسويق الأفكار الريادية للوصول إلى الجمهور المستهدف.
- تقدم الحاضنات المرافقة اللازمة لصياغة نموذج العمل وإعداد مخطط الأعمال من خلال تقديم الخدمات والخبرات والتجهيزات اللازمة، وتشمل هذه المرافقة دراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات الفنية والإدارية، إذ تهدف الحاضنات إلى تطوير مشاريع ذات جدوى اقتصادية وتكنولوجية إبداعية غير تقليدية، وتساعد الحاضنات أيضاً في توقيع اتفاقيات شراكة مع جهات داعمة للتواصل مع رواد الأعمال وتوفير الدعم المناسب لشركاتهم الناشئة.
- العمل على مرافقة حاملي المشاريع بغية مساعدتهم لتسجيل براءات الاختراع؛
- توفر الحاضنات المرافقة اللازمة لأصحاب المشاريع للحصول على علامة (وسم) مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة؛
- تقوم الحاضنات بترشيح المشاريع المحتضنة للمشاركة في المسابقات على المستوى المحلي والجهوي والوطني والعالمي؛
- تقديم الدعم المادي لأصحاب الأفكار والمشاريع الابتكارية؛
- العمل للقيام بالوساطة بين حاملي الأفكار والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لتحويل الأفكار إلى مشاريع وحلول ميدانية؛
- تهدف الحاضنات إلى تذليل العقبات البيروقراطية التي قد يواجهها حاملو الأفكار أثناء مراحل تحقيق فكرة المؤسسة الناشئة.

3.2. واقع الحاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر: تعتبر حاضنات الأعمال الجامعية تجربة حديثة

جدا وتعرف بأنها هيكل للمصالح المشتركة للبحث العلمي (المرسوم التنفيذي رقم 20-254 ، 2020/09/15)، والتي تعرف الحاضنات الجامعية " الحاضنات الجامعية هي هيكل استقبال ودعم للمشاريع الابتكارية المرتبطة مباشرة بالبحث، وتساعد هذه الحاضنات أصحاب المشاريع على تحقيق أفكارهم وإثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد، إذ تقدم الحاضنات الدعم في مجال التكوين والاستشارة والتمويل، وترافق أصحاب المشاريع حتى يتم إنشاء المؤسسة بنجاح". (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020، صفحة 8)

فمفهوم الحاضنات الجامعية لم يظهر إلا بعد 2019 مع أول حاضنة جامعية بالجزائر وهي حاضنة الأعمال لجامعة المسيلة ليم لاحقا العمل على تعميم التجربة على عدة جامعات أخرى.

الملاحظ أن حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر تعاني عدة نقائص لعل أبرزها محدوديتها من حيث العدد والقطاعات المستهدفة بالإضافة إلى ضعف المرافقة والخدمات التي تقدمها وعدم مطابقتها لنماذج الأعمال المعمول بها في العالم (بو الشعور، 2017، صفحة 429)، في ضوء تسلط فكرة الخدمة العمومية على نشاطات الحاضنات وتعدد الأجهزة التي تملك الوصاية عليها، تقوم السلطات العمومية بإعادة تنظيم الحاضنات من خلال رؤية جديدة. (لمين و حساين، 2020، صفحة 17)

حيث تم اتخاذ عدة قرارات لتغطية هذه النقائص، مثل تحويل وصايا الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وقد أقرت الوزارة المنتدبة للحاضنات عدة إجراءات من أجل إزالة اللبس على تعريف الحاضنات وتحديد دورها وتداخلها مع مفهوم المشتلات من خلال التعريف القانوني للحاضنات ودعم هياكلها الذي جاء في مواد المرسوم التنفيذي رقم 20/254 المؤرخ في 2020/09/15 بالإضافة إلى استحداث لجنة لمنح علامة "حاضنات الأعمال" لكل هيكل قانوني يطلبها بصفته مختص في احتضان الشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية تحوّل له الحصول على مساعدات ومرافقة الدولة. وبموجب الأحكام الجديدة التي تنظم حاضنات الأعمال يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع تتمثل في:

— الحاضنات الجامعية التي تهتم باحتضان الأفكار ومشاريع البحث من خلال مراكز البحث والمخابر الجامعية؛

— الحاضنات التكنولوجية التي تتكفل باحتضان المشاريع ذات الطابع التكنولوجي؛

— الحاضنات الصناعية التي كانت تحت اسم المشاتل حيث تتكفل باحتضان مشاريع المؤسسات ذات الطابع الصناعي والإنتاجي من أجل تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. قد تكون هذه الحاضنات عمومية أو خاصة أو بالشراكة بين القطاعين، حيث من بين شروط منح علامة حاضنة الأعمال ان تتوفر على قائمة من المعدات المنقولة التي توضع تحت تصرف الشركات الناشئة، تقديم برامج تكوين وتأطير بالإضافة إلى خدمات النصح والإرشاد، والتركيز على الكفاءات العلمية والخبراتية للفريق المكون للحاضنة. بالمقابل تستفيد حاضنات الأعمال من تدابير المساعدة والدعم الذي توفره الدولة وهذا في إطار تحسين وترقية بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار.

3.3. خدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال الجامعية:

تقدم الحاضنات الجامعية خدمات شاملة ومترابطة للمؤسسات الناشئة، حيث تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المتعددة، وتمكن هذه الخدمات من تقديم كل الدعم والمساعدة للمؤسسات والأفكار الريادية، وسنعرض فيما يأتي أبرز الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال الجامعية، والتي قد تختلف من حاضنة إلى أخرى نتيجة لاختلاف نشاطها واهتمامها. (الجرباني، 2020، الصفحات 75-77)

— تقوم الحاضنات بتوفير البيئة الملائمة والمرافق الأساسية للمؤسسات الناشئة، بما في ذلك المختبرات والمعامل والتجهيزات اللازمة، كما تلبي الاحتياجات الإضافية للأجهزة والبرامج وخدمات تقنية المعلومات، بالإضافة إلى ذلك توفر المكاتب المجهزة وتلبي احتياجات الاتصال الأساسية مثل الهاتف والفاكس والإنترنت، تعمل الحاضنات أيضاً على بناء شبكات التواصل بين المؤسسات الناشئة، سواء على مستوى الجامعات أو الدولة أو حتى على المستوى العالمي، من خلال تنظيم الندوات والملتقيات لتبادل المعرفة والخبرات والعمل المتكامل.

— تقدم الحاضنات الجامعية خدمات فنية لمنتسبيها، مثل برامج التعاون والتنسيق مع هيئات نقل التقنية والحاضنات الأخرى، وتستعين الحاضنات بخبراء ومتخصصين متميزين لتقديم الدعم والإرشاد، بالإضافة إلى ذلك يستفيد المشاريع الناشئة المنتسبة للحاضنات من الأكاديميين والباحثين في الجامعات، سواء عن طريق الإعارة أو تقديم الاستشارات، أو من خلال المشاركة في الأبحاث والتسويق.

- استغلال التقنيات المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث والحصول على التمويل اللازم للمشاريع من خلال ترتيبات تشاركية مع الجامعات، وتتضمن هذه الترتيبات نقل ملكية المشاريع إلى الجامعات وتبادل حقوق الملكية والاستفادة من براءات الاختراع التي تنشأ في الجامعات.
- تقدم الحاضنات الجامعية خدمات قانونية للمؤسسات الناشئة المنتسبة إليها، تتعلق هذه الخدمات بمسائل متعددة، مثل إجراءات تأسيس المؤسسات وتسجيلها، وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
- تعمل الحاضنات الجامعية على توفير خدمات إدارية، تسويقية، استشارية، وتنمية الموارد البشرية. ومما سبق نستنتج أن حاضنات الأعمال بمختلف أنواعها وتصنيفاتها عبارة عن منظمات خدمية بغض النظر عن نوع الخدمات والتسهيلات التي تقدمها للمشاريع المحتضنة، من تمويل، وتدريب وتوفير شبكة اتصالات، واستشارات للمشاريع الناشئة، تقوم بتطوير أفكار جديدة لتساهم في خلق مشروعات جديدة، كما تشجع وتمكن المبتكرين والمخترعين من تجسيد أفكارهم، وتقوم بتقديم الأبحاث، والمعرفة، والدعم الفني (تصميم وتطوير المنتج، تحسين الجودة... الخ)، وان هذه الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال تكون تبعاً لاحتياجات المشاريع المحتضنة وتقديمها يكون بشكل تناسلي في أوقاتها وبصورة جيدة.

3.4. دور الجامعات تجاه حاضنات الأعمال:

تهدف الحاضنات الجامعية بشكل أساسي إلى توثيق العلاقة بين الجامعات والصناعات المحلية والإقليمية، من خلال تحديد المنهاج الإداري والتقني الذي سيصبح أساسياً لخريجي الجامعات، ويمكنهم من التنافس على المستوى الإقليمي والدولي في مجال اختصاصهم، حيث ستقوم الحاضنة بنقل هذه الثقافة والأفكار لقطاع الجامعات من أجل تهيئة وتخصيص المناهج والتدريب، كذلك تكييفها لتمكين الطلاب من متابعة الفرص في هذه الأسواق الجديدة.

هذا ويمكن تلخيص دور الجامعة تجاه حاضنات الأعمال في الآتي: (عزيز، 2008، صفحة

68)

- تهيئة الدعم الإداري، حيث يحتاج رواد الأعمال والمبتكرين الذين يقطنون الحاضنات غالباً إلى مستشارين ذوي خبرات متعددة في إدارة البحث والتطوير، وإدارة ذات كفاءة عالية يكون بالإمكان

توفيرهم عن طريق الجامعة، ويمكن تنسيق برنامج دعم إداري تقدمه الجامعة بالاشتراك مع الغرف التجارية والصناعية؛

— دعم وتنمية الموارد البشرية نظراً لأن الحاضنات تحتوي رواد الأعمال والمبتكرين والمخترعين؛
— الدعم المادي، نظراً لحاجة المنشآت التي تقطن الحاضنات إلى الدعم المادي سواء للبدء في إنشاء المؤسسة أو لإنمائها؛

— تسهيل الإجراءات الرسمية، حيث تعتمد حاضنات الأعمال في جميع أنحاء العالم على إمكانياتها في تسهيل الإجراءات الرسمية اللازمة للمؤسسات القائمة بها، لذلك يجب أن تقوم الإدارة بتسهيل عملية الإجراءات الحكومية والتعاقدات مع الخارج التي تحتاجها المؤسسات التي تقيم في الحاضنات؛

— تسويق منتجات المؤسسات التي تقطن الحاضنات، فنجاح الحاضنات يعتمد على نجاح المؤسسات المقامة بها، والتي بدورها تعتمد على نجاح منتجاتها ووصولها إلى الأسواق المحلية والعالمية بالطريقة المثلى.

— كما أشار (الشماع، 2009، صفحة 23) على أن الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال في الجامعات ومؤسسات التعليم تتمثل في الآتي:

- المشاركة مع الجامعة/ المؤسسة التعليمية في التسهيلات المكانية أو المكتبية؛
- الاستفادة من وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والخدمات التكنولوجية؛
- الاستشارات والخدمات الإدارية المتخصصة؛
- الاستفادة من التمويل المتاح.

وبهذا يمكن القول أن الجامعات تقوم بدور ريادي تجاه حاضنات الأعمال من خلال تحفيز ومشاركة الجهات التي ترغب في تبني وإدارة مثل تلك الحاضنات كالشركات، الغرف التجارية والصناعية، وتعمل على بلورة الأفكار بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وذلك بتوفير المرافق والخدمات والتجهيزات والإجراءات المناسبة. كما تلعب دوراً رئيساً في تطوير حاضنات الأعمال، لأنها مصادر للابتكار وصقل قدرات وتنمية مهارات رجال الأعمال، وتشجيع الأفكار المبتكرة، وربط المواهب والتكنولوجيا ورأس المال، وتسريع تسويق التكنولوجيا، والقضاء على بعض المشاكل الاقتصادية في المجتمع، ولذلك فلا بد للجامعات من إدراك دورها وعلاقتها بالمؤسسات الصناعية والمراكز البحثية في إجراء البحوث وإنتاج

المعرفة لقيام منتجات صناعية قائمة على المعرفة سواء أنشئت هذه المجمعات داخل الجامعات أو خارجها، فالارتباط والتقارب بين الشركات الصناعية، ومؤسسات التعليم والبحوث يشجع على الابتكار، ويزيد من كفاءته. (الجرباني، 2020، صفحة 79)

4. الخاتمة:

تعد المشاريع الصغيرة قاطرة نجاح مختلف الاقتصاديات في العالم لما تتميز به من مرونة وتخصص وإبداع، لذا وجب على الهيئات المعنية التكفل بها ومرافقتها من خلال إنشاء حاضنات الأعمال التي تقدم لها مختلف أشكال الدعم والمرافقة، حيث تهتم الحاضنات الجامعية بدعم المشاريع الإبداعية داخل الوسط الجامعي، وقد بادرت العديد من جامعات الوطن على تبني مشروع الحاضنات الجامعية وهذا من أجل تشجيع الطلبة ذوي الأفكار الابتكارية والإبداعية، ولتنشيط الطاقات الكامنة للمشاريع الناشئة وتجسيدها في مشاريع إبداعية ذات ميزة تنافسية في البيئة الاقتصادية. وهذه المشاريع تتكفل بها الحاضنات الجامعية من خلال دراسة جدوى المشروع ووضع مخطط الأعمال والمساعدة في الحصول على براءة اختراع، وكذلك تقديم خدمات إدارية وقانونية والقيام بدورات تكوينية.

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج الآتية:

- تعد الجامعة حلقة وصل بين الطالب والمحيط الخارجي من خلال تبنيتها لحاضنات الأعمال؛
 - تعد الحاضنات الجامعية مراكز تحفيز واحتضان لرواد الأعمال والطلبة وتحويل أفكارهم وإبداعاتهم لمشاريع حقيقية؛
 - تعمل حاضنات الأعمال على نقل التكنولوجيا والخبرات وتقاسمها مع الشركات الناشئة؛
 - تعتبر حاضنات الأعمال الجامعية بوابة لخريجي الجامعات لتحسين أوضاعهم وإنشاء مشاريعهم الخاصة بهم للتقليل من مشكل البطالة؛
 - للجامعات دور في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتنمية روح المقاولاتية والإبداع.
- ويمكن في ذلك الإطار تحديد بعض التوصيات:
- نشر الوعي بين أوساط المستثمرين ورجال الأعمال بأهمية الحاضنات الجامعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحفيزهم على دعم الجامعات في إنشاء هذه الحاضنات والاستثمار فيها؛

- البحث عن داعمين دوليين، سواء دول أو شركات عملاقة، أو مؤسسات صناعية، وهيئات مانحة للمشروعات التنافسية، من أجل تقليل الضغط المالي على الحكومة؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الثقة بين الجامعات ومؤسسات التمويل، وهذا يتطلب إجراءات ومعايير صارمة في اختيار المشاريع، والبعد عن المحسوبية والرشوة، لأن هذا سيؤدي إلى اختيار مشاريع أو أصحاب مشاريع غير قادرين على الاستمرار في الحاضنة، وهذا بدوره سيفقد الثقة في الجامعات من قبل جهات التمويل والداعمين؛
- تبني الأفكار الإبداعية القادرة على المنافسة داخلياً والتسويق خارجياً (مع الاتفاق على وضع شعار الحاضنة على المنتج)، بما يسهم في تدويل الحاضنات؛
- استقلالية الحاضنات إدارياً ومالياً عن الجامعات، ووضع لوائح منظمة لها تساعد في اتخاذ كافة القرارات الخاصة بها دون الرجوع إلى الجامعات، مع توفير الجامعات لكافة التسهيلات والمعدات التي تحتاجها الحاضنة؛
- الاهتمام بعمليات اختيار وتنمية الموارد البشرية للقائمين على الحاضنات قبل إجراءات الاحتضان للمشاريع أو الشركات، وأن تشمل هذه التدريبات كافة المهارات المطلوبة في القائمين على الحاضنات العالمية؛
- إعطاء مجال التدريب أولوية عند تقديم حاضنات الأعمال الجامعية؛
- توفير البيئة المناسبة والمحفزة لريادة الأعمال من خلال تحالف الحاضنات مع المنظمات العلمية والجامعات، وتشجيع التواصل المفتوح بين مختلف قطاعات الأعمال والأطراف ذات العلاقة.

5. قائمة المراجع

5.1. المراجع باللغة العربية

- عيداروس أحمد نجم الدين وأشرف محمود أحمد (2013)، صور مقترح لإدارة حاضنات الأعمال الجامعية بمصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية. مجلة كلية التربية جامعة بنها.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 (2020/09/15) المتضمن إنشاء لجنة الوطنية لمنح علامة - مؤسسة ناشئة- الجريدة الرسمية الجزائرية (55).
- المرسوم التنفيذي رقم 21-422 (2021/11/04) المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 2020/09/15 الجريدة الرسمية الجزائرية (84).

حاضنة أعمال جامعة المسيلة. (04 01 2023) الاسترداد من <https://www.univ-msila.dz/bicu/presentation-de-lincubateur-dentreprises-de-luniversite-de-msila>
الشماع خليل (2009) ، حاضنات الأعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 17 (04)، 19-24.

بركان دليلة وحاييف شيراز (2012)، حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة" الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18-19 افريل 2012 ورقلة (الجزائر)، جامعة قاصدي مرباح.

صالح سلمى (2021) ، دور حاضنات الأعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الناشئة "دراسة حالة حاضنة جامعتي المسيلة وبومرداس" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. 14 (01). 109-124.
بو الشعور شريفة (2017)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، 04 (02). 417-431.

لمين عبد الحميد وحساين سامية (2020)، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال. 05 (02). 03-29.
بوضياف علاء الدين وزير محمد (2020)، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. 04 (01). 86-99.

بعوني ليلي (10 مارس 2022)، آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر، الملتقى الوطني: المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، الجزائر، المنظم من طرف فرقة البحث التكويني الجامعي المرفق العمومي والتنمية المستدامة. جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق.

الحناوي محمد الصالح وآخرون (2001)، مقدمة في المال والأعمال "حاضنات الأعمال: فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة"، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
بوقوم محمد وشريف غياط (2009)، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حالة الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. 03 (02). 42-66.

سبتي محمد (2009)، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة "مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص إدارة مالية"، جامعة منتوري، قسنطينة.

بن طيبة مهدية (2022)، حاضنات العمال التكنولوجية ودورها في دعم وترقية المؤسسات الناشئة Startups "تجربة ماليزيا نموذجاً"، مجلة الإبداع، 12 (01). 191-205.

- الجزباني نصر صالح عبده حسن (2020)، تصور مقترح لإنشاء حاضنات الأعمال بالجامعات اليمنية في ظل بعض التجارب العالمية، برلين "ألمانيا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- هبري نصيرة ومزيان أمينة (2021)، أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ومرافقة المؤسسات المقاولاتية والناشئة "مع الإشارة إلى واقع الجزائر"، *Revue du Lareiid*, 07(08). 94-135.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2020)، مقدمة في مسار إنشاء المؤسسة الناشئة، الجزائر "المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي".
- المهداوي وفاء جعفر وهدي عبد الرضا علي (2009). فرص إقامة حاضنات الأعمال في العراق. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*. 07(23). 170-182.
- حسين يوسف وصديقي إسماعيل (2021)، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*, 08(01). 68-89.

5.2. المراجع باللغة الأجنبية

- Business Dictionary. (n.d.). Retrieved 12 13, 2020, from <http://www.businessdictionary.com/definition/startup.html>
- De Iazzari, M. (2017) -Sustainability-Inspired Business Startups (SiBS): An Exploratory Study of Early-Stage UK Companies from the Creative Industry- "thesis submitted for degree of Doctor of Philosophy". Faculty of Engineering and Physical, Uk: University of Surrey.
- Eric, R. (2011). *The Lean Startup: How Today's Entrepreneurs Use Continuous Innovation to Create Radically Successful Businesses*. New York: Crown Business.
- Graham, P. (n.d.). *paulgraham*. Retrieved 12 25, 2022, from "http://www.paulgraham.com/growth.html"
- Lund. M.. & Nielsen. C, (2018), "The Concept of Business Model Scalability," *Journal of Business Models*. 06(01). 1-18.
- Pierre. B, (2001), "*Capital Risque: Mode d'emploi*" (3ème edition), Paris, Ed organization.
- Shokeir. I, F. & Alsukaity. A, S, (2019), "The role of business incubators in supporting small and medium enterprises in Saudi Arabiawith reference to some international and arb experiences", *The Business and Management Review*, 10(02), 192-203.
- Steven, B., & Bob, D. (2012). *The Startup Owner's Manual: The Step-by-Step Guide for Building a Great Company*. Pescadero, California: K & S Ranch.